



رؤية

نجيب الشامسي

صنع في الإمارات

في الوقت الذي نؤكد أن الصناعة في الإمارات تُعد أحد خياراتنا في تحقيق استراتيجية التنمية وتويع القاعدة الإنتاجية في اقتصادنا الوطني، فإنه يجب أن يتأكد لنا أيضاً أن ليس كل ما يصنع في الإمارات أو على أرضها يعد إمارتياً!

فهناك العديد من المصانع الموجودة على أرض الدولة، ولا سيما في المناطق الحرة، ليست مصانع إمارتية، لا من حيث رأس المال أو القوى العاملة الوطنية، ولا من حيث الموارد الطبيعية الداخلة فيها، كما أنها لا تضيف أي قيمة حقيقية للاقتصاد أو تسهم في ناتج المحلي!

إنها مصانع منقولة كلياً بمعدات وآلياتها ورؤوس أموالها وعمالتها من الخارج، هذا «الخارج» الذي يمثل دولاً صناعية كبرى أرادت أن تتخلص من مصانع كانت تشكل لها مخالفة صريحة لشروط البيئة، وسعت إلى المحافظة على ثروتها البشرية والحيوانية والزراعية، وبينتها الطبيعية، فعملت على التخلص من تلك المصانع بعد أن أصبح معظمها «خردة»، لا تتوافر فيها شروط البيئة الصحية التي أصبحت مطلباً دولياً في العالم الصناعي والمتقدم، فلم يجد أصحاب تلك المصانع إلا نقلها إلى ديارنا! ونحن في إطار مصالح ضيقة لبعض، وغياب الوعي لدى البعض الآخر هللنا وكبرنا اعتقاداً منا أننا أصبحنا من خلال مصانع «خردة» منتمين إلى الدول الصناعية أو نسير نحو تحقيق التنمية الصناعية، أو استطلنا أن نلحق بركب الدول المتقدمة.

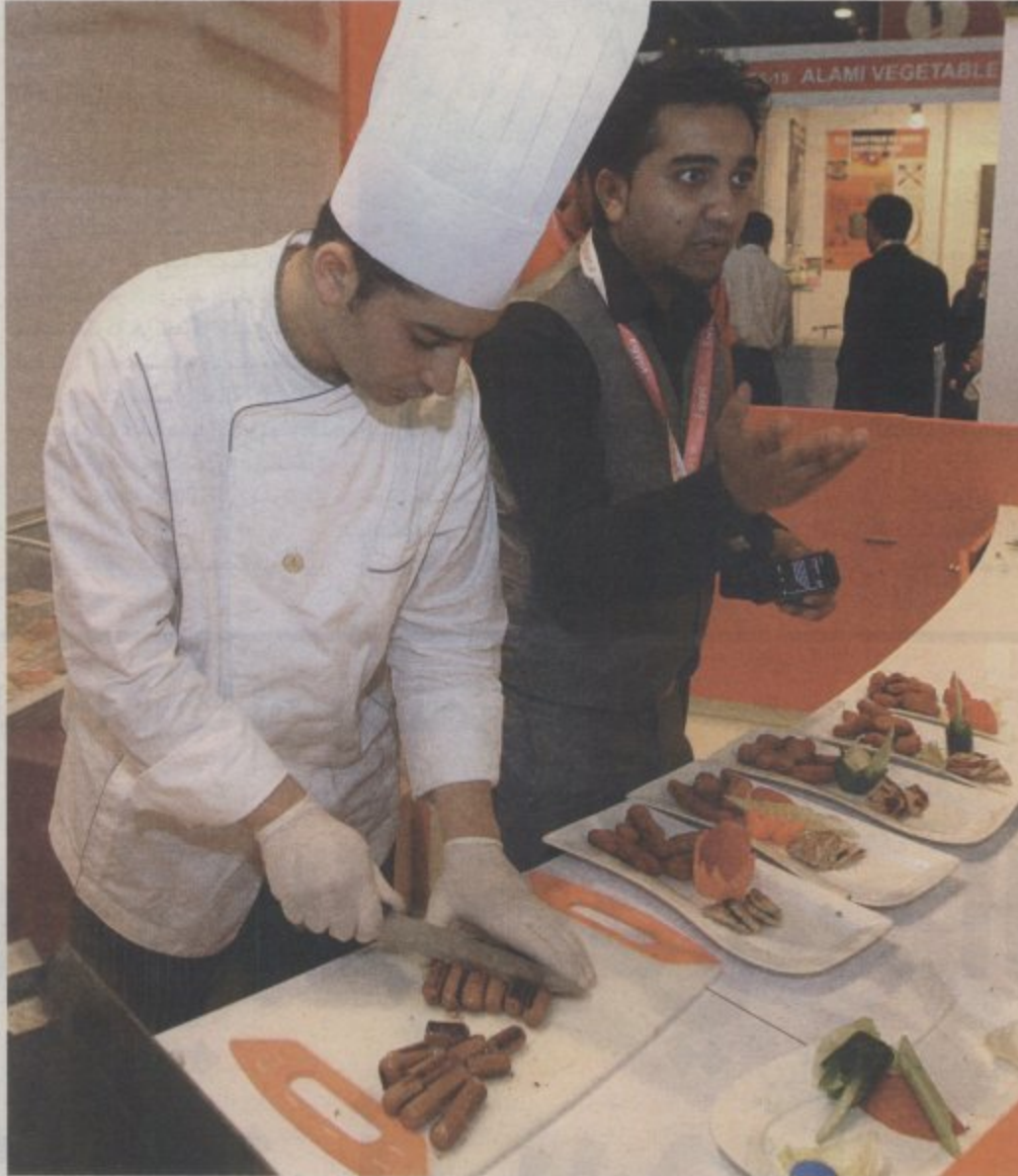
إن تلك المصانع لا تشكل إضافة نوعية، ولا تمثل ميزة نسبية لاقتصادنا، إنما تترك آثاراً خطيرة على الطبيعة، وأمراضاً مستعصية على الإنسان، وتدميراً حقيقياً للبيئة، ولعل ما يدل على ذلك تفشي أمراض كالسرطان والربو لدى أطفالنا وسكان الإمارات عامة.

إن تلك المصانع ليست مملوكة لواطنينا، وإنما أصحابها يدفعون ثمناً لاستضافة إماراتنا لهذه المصانع، لكن على حساب الإنسان والبيئة، من هنا يجب أن لا نهمل أو نفرح أو نطبل لوجود تلك المصانع على أرضنا التي تفتت سمومها في سماننا، ويجب ألا نعتقد أنها تسهم في التنمية الصناعية في دولتنا، ويجب ألا نعتقد أنه من الذكاء جلب تلك «الخردة» لنا، بل يجب أن نكون متأكدين من أن هناك دولاً أرادت التخلص من تلك المصانع حماية لبيئتها، وهناك من يقبض ثمن نقلها إلينا من السماسرة والمترشدين، وهناك من يحصد ثمن تدمير بيئتنا وإنساننا وحيواننا وزراعتنا من المستشارين والمستثمرين وشركائهم من المتنفذين.

alshamsi.n@hotmail.com

3800 شركة في «غلفود 2011»

أحمد الشربيني • دبي



تصوير: أشوك فيرما

مساحات العرض نمت بنسبة 5٪ في «غلفود 2011».

الغذائية في الآونة الأخيرة». وقال المدير العام لغرفة تجارة صناعة دبي، المهندس حمد بوعيم، إن «تجارة المواد الغذائية في دبي تشهد نمواً ملحوظاً في دلالة واضحة على الأهمية المتنامية للقطاع»، موضحاً أن «قطاع تجارة المواد الغذائية يتميز بأهمية كبرى، خصوصاً أنه من القطاعات المزدهرة والمملوءة بالفرض، كما أنه قطاع مهياً للنمو، خصوصاً أن فعاليات مثل معرض (غلفود) تشجع شركات جديدة على تأسيس أعمال لها في الإمارة، وتحفز الشركات والعلاقات التجارية».

لمركز دبي التجاري العالمي، الجهة المنظمة لـ «غلفود»، هلال سعيد المري، إن «(غلفود) يوفر دوراً رئيساً في تسهيل التجارة وإتاحة مزيد من الفرص التجارية لأكثر من 100 دولة حول العالم، بشكل جعل من المعرض أكبر حدث تجاري سنوي في قطاع الأغذية والضيافة في العالم»، معتبراً أن «التوقعات المتفائلة لدى جميع الممثلين التجاريين للدول المشاركة في المعرض تبشر بفرص مستمرة للنمو، على الرغم من أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب آسيا لم تكن في مأمّن من الظروف التي مر بها قطاع

وأوضح الوزير المفوض التجاري، رئيس مكتب التمثيل التجاري المصري في الدولة، عبدالرحمن عبدالرؤوف، أن «الصادرات المصرية من المنتجات الغذائية للإمارات بلغت قيمتها نحو 170 مليون دولار العام الماضي»، مضيفاً أن «المتغيرات السياسية الأخيرة في مصر لم تؤثر كثيراً في حجم الصادرات الغذائية للدولة أخيراً، كما لم تؤثر في حجم مشاركة الشركات المصرية في الدورة الحالية، والذي يبلغ 93 شركة، وهو ما يقارب عدد الشركات المشاركة في دورة السابقة». إلى ذلك، قال الرئيس التنفيذي

حقوق معرض الخليج للأغذية «غلفود 2011» نمو نسبته 10٪ في عدد الشركات المشاركة في فعالياته العام الجاري لتتجاوز 3800 شركة مقارنة بنحو 3500 شركة العام الماضي، فيما نمت مساحات المعرض بنحو 5٪ مقارنة بالدورة السابقة، بحسب بيانات تم استعراضها في مؤتمر صحفي عقد أمس في مركز دبي التجاري العالمي للإعلان عن تفاصيل إطلاق فعاليات الدورة الجديدة للمعرض في 27 من الشهر الجاري، والتي تستمر حتى 2 مارس المقبل. وتفضيلاً، قال المفوض التجاري الفرنسي في الإمارات، فرانسوا سيورير، إن «الصادرات الفرنسية من المنتجات الغذائية للسوق الإماراتية خلال العام الماضي بلغت نحو 200 مليون يورو، محققة نمواً بمقدار 15٪ مقارنة بعام 2009»، لافتاً إلى أن «الشركات الفرنسية المشاركة في (غلفود) خلال العام الجاري وصلت إلى 100 شركة مقارنة بـ 96 خلال العام الماضي».

وأشار إلى أن «الصادرات الغذائية الفرنسية لمنطقة الشرق الأوسط حققت نمواً كبيراً بلغ 45٪، لتصل إلى 1.5 مليار يورو العام الماضي، شملت منتجات متنوعة منها التفاح واليسكويك والمياه المعدنية، إضافة إلى الدواجن والألبان».

وقال مدير مركز مؤسسة مشروعات سنغافورة العالمي في دبي، دين تان، إن «40 شركة سنغافورية تعزز المشاركة في فعاليات (غلفود 2011)، مقارنة بـ 20 شركة العام الماضي، وهو ما يمثل نمواً بنسبة 100٪»، موضحاً أن «صادرات الأغذية السنغافورية إلى دول الخليج نمت على مدى الأعوام الـ 10 الماضية من 57 مليون دولار في 2001 إلى 107.3 ملايين في 2010».

وأضاف أن «الإمارات تعد بمثابة بوابة رئيسية للمصدرين من شركات الأغذية السنغافورية إلى الأسواق الخليجية الأخرى».

من ناحيته، قال المدير الإقليمي لمكتب التجارة الزراعية في القنصلية الأميركية في دبي، جودا أخينور، إن «الأسواق الإماراتية تستحوذ نسبة تراوح بين 40 و45٪ من حجم صادرات الأميركية من المنتجات الغذائية والزراعية لمنطقة الخليج، والبالغة قيمتها أكثر من ملياري دولار في 2010».

«سي تي سكيب أبو ظبي»: 25٪ من خبراء العقارات يقرّون أن فهمهم للسوق قاصر



14٪ من الخبراء أكدوا معرفتهم الدقيقة للقطاع العقاري. أرشيفية

وكتفت إدارة المعرض الذي سيعقد بين 17 و20 أبريل المقبل، أن أكثر من ثلث العينة المستطلعة أراؤهم، أقرّوا بأن هناك قصوراً في قدرتهم على الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالسوق العقارية، ما يشير إلى الحاجة إلى وجود مزيد من الشفافية، وآليات تنظم توفير المعلومات أولاً بأول.

وقال المدير العام لـ «سي تي سكيب أبو ظبي»، كريس سبيير، إن «هناك حاجة مؤكدة لتوفير المعلومات الواضحة والسهلة، خصوصاً مع تغير السوق وتنوعها»، مشيراً إلى أن «من المشجع أن نلاحظ أن 40٪ من المستطلعة أراؤهم يرون في المعارض طريقة فعالة للحصول على المعلومات».

• أبو ظبي - الإمارات اليوم

اعترف 25٪ من خبراء العقارات في الشرق الأوسط، شاركوا في دراسة مسحية أجراها معرض «سي تي سكيب أبو ظبي»، أن فهمهم الحالي لسوق أبو ظبي كان قاصراً، فيما أكد 14٪ منهم معرفتهم الدقيقة للقطاع العقاري.

وأفاد بيان صدر من المعرض، أمس، بأن «إقرار الخبراء بالقصور في هذا الجانب، إشارة أخرى داعية للحاجة إلى انتهاز سياسة إصلاح وبناء، لضمان قدرة الأسواق على استمرارية النمو والاستقرار في السنوات المقبلة».

وأوضح أنه «تم إجراء الدراسة جزءاً من النشاط البحثي المرافق لفعاليات المعرض، الساعي للوقوف على الآليات التي يلجأ إليها المستثمر للحصول على المعلومات التي يحتاجها للاستثمار بشكل واعي وعملي».



«تويوتا» تستحوذ على 36٪ من الحصة السوقية في 2010. أرشيفية

«الفتيم للسيارات»: 44٪ نمواً في مبيعات «تويوتا» في يناير 2011

أفادت شركة «الفتيم للسيارات»، الموزع الحصري لسيارات «تويوتا» في الدولة، بأن علامة «تويوتا» استحوذت على نسبة 36٪ من الحصة السوقية في الإمارات في ختام عام 2010. فيما نمت مبيعات الشركة في يناير الماضي بنسبة 44٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وأضافت أن «مبيعات (تويوتا) الكلية لعام 2010، حتى فبراير الجاري بلغت 33٪ مقارنة بعام 2009»، لافتة إلى أن أرقام المبيعات شملت جميع قائمة المركبات. ووفقاً للشركة، أحرزت «كورونا» نمواً بنسبة 65٪، فيما حققت «يارس» (هاتش باك) نمواً في المبيعات ضمن قطاع السيارات صغيرة الحجم بنسبة 34٪، وسجلت «برادو» ارتفاعاً في المبيعات بنسبة وصلت إلى 67٪، وازدادت مبيعات «الاند كروزر» بنسبة 43٪ وقال مدير إداري «الفتيم للسيارات»، سيمون فريث: «يسرنا ما أوردته الأنباء عن محافظة (تويوتا) على مكانتها المتصدرة على الصعيدين العالمي والمحلي، مؤكدة أنها خيار مطلق بالنسبة لقادة السيارات بدولة الإمارات. وتزداد حصتنا السوقية، في ظل حالة الركود التي يشهدها قطاع السيارات، كلما تم الأخذ في الحسبان وبصورة ملحوظة، محددات النمو التي أوجدتها الظروف الاقتصادية». وقال مدير عام أول في «الفتيم للسيارات»، هيو ديكسون، إن «ثقة المتعاملين نمت بشكل مطرد في النصف الثاني من عام 2010، مع تطالع المشترين للحصول على قيمة كبيرة ومنتجات ذات جودة». • دبي - الإمارات اليوم